

Issam Fares Institute for Public Policy
and International Affairs

الأبحاث عن صنع السياسات
العامة في العالم العربي

تشرين الأول ٢٠١٢

"دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني" | ١٩٨٩-٢٠١٠

د. وليد عبد الحي
بروفوسور العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية في جامعة يرموك وجامعة
البيت في الأردن

سلسلة أوراق عمل
١١

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الاميريكية في بيروت

الأبحاث عن صنع السياسات العامة في العالم العربي

سلسلة أوراق عمل # ١١ | تشرين الأول ٢٠١٢

"دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني" | ١٩٨٩-٢٠١٠

د وليد عبد الحي
بروفوسور العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية في جامعة يرموك وجامعة البيت في الأردن

الأبحاث عن صنع السياسات العامة في العالم العربي (RAPP)

يهدف برنامج الأبحاث عن صنع السياسات العامة (RAPP) إلى خلق مساهمة عربية في المعرفة العالمية لمزاولة صنع السياسة العامة. كما أنه يهدف لردم الفجوات القائمة في علم صنع السياسة من خلال توثيق التجارب وتكريرالناجحة منها، و تقييم وتحسين الضعيفة منها.

ويكمن تفرده في أنه وليد جهد طبيعي لمعهد أبحاث في السياسات قائم في العالم العربي بالمشاركة مع مؤسسات إقليمية أخرى، بهدف تقييم وتحسين كيفية تأثير الأبحاث في صنع السياسات.

تم إجراء مشروع البحث هذا بتمويل من معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

بيروت، تشرين الأول ٢٠١٢

المحتويات

البيئة العامة لمراكز الدراسات الأردنية:

من الصعب الحكم على دور مراكز الدراسات في أية دولة دون إدراك البيئة العامة التي تعمل فيها هذه المراكز،إذ تتشابك نشـــاطات هذه المراكز مع حركة المجتمع في مختلف جوانبها، ومع الحكومة في مختلف قراراتها، ومع القـــوى الاجتماعية المنظمة في مجتمع مدني مـــن أحزاب وغيرها، كما أنها غير منفصلة عن انعكاســـات بيئتها الإقليمية والدولية .

ومع أن الأدبيات السياسية الأردنية عرفت مصطلح المجتمع المدني للمرة الأولى في مقال صحفي عام ١٩٢٣، أي بعد بداية تشكل الكيان السياســـي الأردني بعامين[١]، إلا أن تحويل هذا المصطلح إلى فعل اجتماعي سياسي ثقافي لم يتبلور إلا بعد عام ١٩٨٩، نظرا لسلســـلة من التطورات المحلية(اضطرابات الجنوب لا ســـيما في مدينة معان، وتنامي حجم النخبة الثقافية، والتكدس الحضري) والتطورات الدولية (انهيار النموذج الاشـــتراكي وتراجع مكانة الدولة التدخلية)، مما دفع لتوالي الدعوات لانفتاح سياسي وثقافي واقتصادي،فتحت المجال لإنشاء مراكز بحثية خاصة[٢].

وتتسم البيئة العامة في الأردن بسمات ثلاث تحدد في مجملها الواقع الذي تعمل فيه مراكز الدراسات ، فهي من الناحية الاجتماعية ، دولة صغيرة الحجم سكانيا،(٦،١) مليون نســـمة،مما يجعل حجم الموارد البشرية التي ترفد المراكز بالمؤهلات محدودا، إذ أن عدد العاملين من حملة المؤهلات بكالوريوس فأعلى في كل الدولة هو أقل من ٣٠ ألف حتى أكتوبر ٢٠١٠، فإذا علمنا أن هناك حوالي نصف مليون أردني يعملون خارج الأردن (حوالي ٨،٥ ٪) ، وأن ١٧٪ من العاملين في الجامعات الأردنية غادروها عام ٢٠٠٩ وارتفعت النسبة إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٠، تتبين لنا محدودية القطاع الذي يمكن أن تتكل عليه مراكز الدراسات.[٣]

من ناحية أخرى،لا بد من الإشـــارة إلى غلبة الطابع المحافظ للثقافة الســـائدة بشكل يحول دون ارتياد الباحثين لموضوعات تتحدى المنظومة المعرفية والقيمية للمجتمع، ويكفي الإطلال على عدد الدراســـات المســـتقبلية أو الدراسات السياســـية الخاصة بالأسرة الحاكمة أو الفكر الديني أو الأبعاد القبلية في مراكز الدراسات أو الجامعات لنكتشف المســـاحة المحدودة المتاحة للباحث، إذ تشـــكل المنظومة المعرفية والقيمية حائلا دون الولوج غير الشكلي إلى هذه الموضوعات.

أما السمة الثانية، فهي السمة السياسية والقانونية، فتقاليد العمل السياسي في مجال المجتمع المدني والحريات السياســـية تبرز هشاشـــتها من المركز الذي تحتله الأردن في مؤشرات الحرية السياســـية التي تقدمها المقاييس العالمية، إذ تقع الأردن ضمن الدول "غير الحرة" في نطاق الحريات المدنية والسياســـية، وقد ســـبق لي أن أشرفت على إصـــدار مقياس الحريات في الأردن والـــذي كان يصدره المجلس الأعلى للإعلام لعدة ســـنوات بدءا من عام ٢٠٠٤، وعاينت القيود على الحريات السياســـية في مجالات الإعلام والنشر ومن خلال دائرة المطبوعات، الأمر الذي جعل نتائج القياس للحريات تأتي في مســـتويات متدنية[٤]. وبقيت مستويات الحرية بشقيها المتمثلة في الحريات السياسية والحريات المدنية على حالها تقريبا حتى عام ٢٠١١، إذ صنفت في المقاييس الدولية بأنها دولة "غير حرة"، حيث سجلت الحريات السياسية ٦ نقاط والحريات المدنية ٥ نقاط (الأسوأ هو ٧ نقاط)[٥].

ويكفي أن نطلع على الشروط الحكومية لإجراء دراســـة ميدانية أو إحصائية في أي قطاع من القطاعات، إذ يُلزم تعميم رســـمي صادر عن رئاسة الوزراء مراكز الأبحاث والدراســـات، بالحصول على موافقة وزارة الداخلية لإجراء

الدراسات الإحصائية، فضلا عن اشـــتراط التنسيق المسبق مع دائرة الإحصاءات العامة، وينص التعميم على عدم منح مؤسسات ومراكز القطاع الخاص تصريحا من قبل وزارة الداخلية يسمح لها بإجراء الدراسات الإحصائية دون التنســيق مع دائرة الإحصاءات العامة، والحصول على موافقتها عند تنفيذ أي مســح إحصائي سواء أكان أسريا أو اقتصاديا أو زراعيا أو استطلاعا للرأي العام، ويشدد التعميم على ضرورة الالتزام بأحكام قانون الإحصاءات العامة رقم (٨) لسنة (٢٠٠٣)، والذي تم بموجبه اعتبار الدائرة-دائرة الإحصاءات- الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من المبحوثين، وعلى الصعيد ذاته اشترطت الدائرة جملة إجراءات ينبغي إتباعها لإجراء دراســة ميدانية، تتمثل بمخاطبة مدير عام الدائرة بكتاب رســمي، يحدد فيه اسم الدراسة والهدف منها، وتوضيح منهجية الدراسة، وبيان حجم العينة ومناطق العد وأســلوب المقابلة سواء شخصية أو عن طريق الهاتف، وتحديد فترة المســح، أما بالنسبة للباحثين تشترط الدائرة إلى جانب الصورة الشخصية وشهادة عدم المحكومية تقديم معلومات شخصية عن الباحثين الأردنيين وتشمل (الاسم الرباعي، تاريخ الميلاد، اسم الأم، الرقم الوطني، مكان الإقامة، المؤهــل العلمي ورقم الهاتف)، أما الباحثين غير الأردنيين يشــترط تزويد الدائرة بصورة عن جواز السفر، والاسم الرباعي، وتاريخ الميلاد، واسم الأم، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة ورقم الهاتف[٦].

إن بيئة بهذا الحال،تسد المنفذ أمام الباحث لتلمس الموضوعات الأكثر حساسية عند تفسير الحراك السياسي أو تحليل القرار السياسي الرسمي، فتنصرف مراكز الدراســات لبحوث غايتها تبرير سياسات الحكومة أو التمهيد لسياســات تعتزم الحكومة انتهاجها،أو تنصرف باتجاه موضوعات لا تمس ما تعده السلطة أو المجتمع ضمن دائرة المحظورات، وهو ما يؤكده العديد من مدراء هذه المراكز في الحوارات التي تجري معهم،إذ يشيرون إلى ثلاثة أبعاد في هذا الجانب [٧]:

أ. أن الحكومة تطلب أبحاثا أو دراســات "تســوق" من خلالها سياســتها لدى المجتمــع الأردني،فيبدو الإنتاج العلمي لهــذه المراكز كما لو كان امتــدادا لآلة الدعاية الرســمية، مع أن القليل من الدراســات بخاصة التي تنتجها بعض المراكز شبه الرســمية لا تقع ضمن هذه الدائرة الدعائية،بل تتسم بقدر من العلمية والموضوعية.

ويمكن أن أشــير إلى تجربتين من تجارب التعامل بين مراكز الدراســات والحكومة، ففــي عام ١٩٩٥ كلفت من قبل مركز الدراســات الأردنية في جامعــة اليرموك (الذي تحول فيمــا بعد إلى مركز الملكــة رانيا) بتقديم دراســة حول مســتقبل الأردن عام ٢٠١٥ ، وعندما طلبت تزويــدي بالوثائق الخاصة ببعــض الموضوعات التي تشــكل أساســا لبناء التحليل المســتقبلي بناء عليها،لم تتم الموافقــة على ذلك لأســباب لا زلت أجهلها.

أما المناسبة الثانية، فكانت عندما طلبت منها جهات رسمية عدة بإعداد دراسة حول النظام الانتخابي الأردني، على أن يتم عرض نتائج الدراســة التي سيمولها مركز الدراســات الأردنية في جامعة اليرموك على لقاء سيجمع النقابات والأحزاب وممثلين عن الحكومة ، ليتم الحوار حول الدراســة وكيفية استفادة السلطة السياسية منه، وبعد إنجاز الدراسة خلال ستة شهور تقريبا، تم إلغاء اللقاء، وحفظت الدراسة في المكتبة [٨].

ب. تبدي الحكومات الأردنية المتعاقبة نوعا من عدم الثقة في المراكز المحلية،ويميل صانع القرار في بعض الأحيان إلى مراكز الدراســات الغربية نظرا لاعتقاد سائد بأنها أكثر جدوى،أو رغبة من الحكومة في حصر دائرة البحوث في موضوعات لا تشــكل مصدر قلق لها،بخاصة إذا تتطرق البحث إلى موضوعات إســتراتيجية(كموضوع الآثار الصحية لمفاعل ديمونا الإســرائيلي على الجنوب الأردني على سبيل المثال) أو موضوعات تمس سياسات دول معينة كدول الخليج مثلا.

ج.أن أغلب ما تطلبه الدولة من المراكز البحثية ينحصر في «استطلاعات الرأي»،غير أن هذه الاستطلاعات تحوطها

تســـاؤلات منهجية من ناحية وتبقى موضع تشـــكك من قبل المجتمع من ناحية ثانية، وسيتبين لنا أن أهمية هذه الاستطلاعات محدودة التأثير في سياسات الحكومة، وهو ما سنعود له في الصفحات القادمة.

أما في الجانب القانوني،فيعرف ديوان التشـــريع والرأي الأردني دار الدراســـات والبحوث بأنها « مؤوسسة تتولى إجراء الدراســـات أو البحوث أو نشـــرها وتقديم الاستشـــارات في المجالات السياســـية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنســـانية وغيرها» بينما يعرف المشرع دار قياس الرأي العام بأنها « مؤوسسة تتولى إجراء البحوث بهدف استطلاع اتجاهات الرأي العام بواسطة الاســـتبيانات أو غيرها من الوسائل»[٩]، ذلك يعني أن المشرع يمزج بين الهيئات الاستشـــارية وبين مراكز الأبحاث،رغم التداخل بين الجانبين لكنهما ليســـا نفس الشيء،وقد اعتبر المشرع الأردني طبقا للقانون رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ مراكز الدراسات بأنها شركات غير ربحية،لذا كانت تمنح تراخيص العمل من دائرة مراقبة الشركات بوزارة الصناعة والتجارة بهدف التأكد من أوضاعها المالية، وهو أمر جرى تعديله فيما بعد ،وألحقت بوزارة التنمية الاجتماعية كما سيتبين لنا فيما بعد.

وتحدد التشريعات الأردنية شروط فتح مركز الدراسات على النحو التالي [١٠]:

أ. تقديم طلب على نموذج معد لهذه الغاية.

ب. أن يكون مدير المركز أردني الجنسية ومقيما بشكل دائم في الأردن

ج. أن لا يكون محكوما جنائيا

د. أن يكون حاصلا على مؤهلات علمية أو خبرات تتناســـب مع متطلبات عمل المؤسسة حسب مقتضى الحال وفق تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ويلاحظ أن "تعليمات الوزير" حاضرة في تأسيس المركز وتمويله وحدود عمله كما سيتبين لنا فيما بعد.
وقد تبين لنا من خلال تتبع نشـــوء مراكز الدراسات الأردنية أن ٦٠٪ منها نشـــأ خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠، وهي الفترة التي أعقبت مرحلة الانفتاح السياســـي بعد عام ١٩٨٩، وبعد التحولات التي أصابت النظام الدولي إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، بينما كان ٢٠٪ موجودا قبل ذلك، و٢٠٪ نشأ بعد عام ٢٠٠٠.

وتتمثل السمة الثالثة في البيئة العامة الأردنية في العسر الاقتصادي، إذ تحتل الأردن طبقا لأغلب التقديرات المرتبة ما بين ١٠٦ و ١١٣ عالميا من حيث معدل دخل الفرد عام ٢٠١٠،[١١]،كما أن نسبة إنفاقها على البحث لم تتجاوز ٠،٣٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.[١٢] ويعزز هذه المعطيات ما ذكره رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الأردني من أن البحث العلمي في الأردن تتولاه الجامعات ومراكز علمية متخصصة، وأن نوعية الإنتاج البحثي تتفرع إلى قسمين هما بحوث يحركها العرض أي خدمة احتياجات الفرد، وبحوث يحركها الطلب التي تخدم الاحتياجات الوطنية، مشيراً إلى أن ٧٠٪ من تمويل البحث العلمي في الأردن حكومي، و٢٧٪ من الجامعات، و٣٪ تمويل قطاع خاص ومنظمات دولية.
وأوضح أن إجمالي إنفاق الأردن على البحث والتطوير كنســـبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من عام ٢٠٠٦ من (٠،٣٤٪) إلى (٠،٥٥٪) عام ٢٠٠٧, وأن عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة بلغ (٥٨٨) باحثاً لعام ٢٠٠٦[١٣].

يترتب على ذلك أن مراكز البحث والدراسات مضطرة للبحث عن مصادر تمويل محلية أو عربية أو أجنبية، ولما كانت البيئتان الأولى والثانية عازفتين عن التمويل لضيق اليد أحيانا ولظروف سياسية واجتماعية أحيانا أخرى،فإن الباب يصبح مشرعا للبحث عن مصادر تمويل أجنبية.

ويمثل التمويل الأجنبي نقطة ضعف مركزية في عمل مراكز الدراسات،إذ تنص المنظومة القانونية الأردنية [١٤] في مراحل تطورها المختلفة على « يحظر على دار الدراسات أو دار قياس الرأي العام أو كل من اعتاد العمل فيها تلقي أي معونة أو هبة مالية أو تمويل من جهة أردنية أو غير أردنية،ولا يشمل ذلك تمويل المشاريع المشتركة أو الدراسات أو الأبحاث التي يوافق عليها الوزير»، ذلك يعني أن البحوث بحاجة لموافقة جهة رسمية عليا،سواء وزير التجارة والصناعة(حتى عام ٢٠٠٧ نظرا لاعتبارها شركات غير ربحية تخضع لمراقبة دائرة مراقبة الشركات للتأكد من أوضاعها المالية) أو وزير التنمية الاجتماعية (منذ عام ٢٠٠٨)،ورغم هذا التضييق فإن نقيب المحامين السابق صالح العرموطي وجه رسالة لرئيس الوزراء نادر الذهبي يقول فيها «أعرب عن قلقي من تزايد أنشطة بعض مراكز الدراسات والجمعيات الممولة من جهات أجنبية،كون نشاطات هذه المؤسسات تخالف الشريعة الإسلامية والدستور الأردني وتتعارض مع متطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي»،ورد رئيس الوزراء على ذلك بتكليف الوزير المعني بمتابعة الأمر[١٥]، ويتحدث الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الأردني يعقوب زيادين عن وثائق يمتلكها تشير إلى وجود ٤٤ مؤسسة أجنبية تدعم مراكز الأبحاث الأردنية منذ عام ٢٠٠٣ [١٦] مشيرا إلى أنها تدفع باتجاه أبحاث معينة وفي موضوعات معينة، مثل موضوعات الأقليات وغيرها،بينما تشير بعض المصادر إلى أن عدد المؤسسات الأجنبية التي تقدم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني ومراكز الدراسات بلغ عام ٢٠١٠ حوالي ٤٥ مؤسسة اغلبها من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وكندا والدنمارك والسويد وفرنسا[١٧]،وقد سبق لنا في بحث آخر أن تناولنا الجهود الأمريكية للتأثير على مراكز الدراسات الأردنية من خلال التمويل بهدف توجيه الدراسات نحو موضوعات معينة لها صلة بالمنظور الاستراتيجي الأمريكي نحو منطقة الشرق الأوسط[١٨].

وفي نفس الاتجاه، دعا بيان للحزب الوطني الدستوري في مطلع عام ٢٠٠٩ إلى:[١٩]

١. موقف وطني موحد من كافة الأحزاب الأردنية الزميلة بوقف التعامل مع المكاتب الأجنبية التي تعمل في الأردن تحت عناوين و يافطات التنمية الديمقراطية.

٢. يرى الحزب أن هذه المكاتب و التي أصبحت راعية لمختلف النشاطات و الندوات, ما هي إلا يد أجنبية عابثة, لم يتحقق من نشاطها و تواجدها في بعض دول المنطقة إلا أنها تسعى للتفرقة و البحث عن عوامل التفرقة و تغذيتها لإيجاد تعددية على أسس طائفية و عرقية و مذهبية و منابت و أصول, و ليس التعددية السياسية كمفهوم ديمقراطي سياسي إصلاحي . و في هذا الجانب يرى الحزب و يؤكد على المادة ٢٢ فقرة ه من قانون الأحزاب السياسية الأردنية النافذ, و الذي من الضروري التقيد بها, و التي تنص على ((الالتزام الحزبي بعدم الارتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة غير أردنية أو توجيه النشاط الحزبي بناءا على أوامر أو توجيهات خارجية)) و هذا يعني عدم جواز توجيه النشاطات الحزبية بناءا على توجهات خارجية.

٣. كما يلاحظ الحزب أن بعض مراكز الدراسات أصبح وجودها قائما على أساس التمويل من هذه الجهات, بل و أصبحت هذه الجهات مصدرا للارتزاق و كأن الأردن دولة بلا دستور أو قانون!

٤. يلاحظ الحزب أن بعض الأحزاب أصبحت و كأنها جزء من هذه المكاتب على اعتقاد واهم أن هذه المكاتب تقدم أشخاص لمواقع المسؤولية في الدولة الأردنية.

٥. لقد تابع الحزب الدســـتوري باهتمام شديد و لافت لبعض اســـتطلاعات الرأي التي تجري في الأردن بتمويل من بعض هذه المكاتب , و كان العديد من الأسئلة الموجهة للمواطنين لاستطلاع الرأي فيما تمس السيادة الأردنية و تضمر بعض الأسئلة إثارة للنعرات على أساس المنابت و الأصول مما يؤكد وجود أهداف مشبوهة و مسمومة, و هو اختراق صارخ لسيادة الوطن .

وفي نفس الســـياق،اتهمت وزارة الداخلية الأردنية مراكز حقوق الإنســـان والحقوق المدنية الأردنية بالإســـاءة لصورة الأردن وبتلفيق تقارير كاذبة بغرض الحصول على تمويل خارجي ، بينما نفت تلك المراكز التهم التي وجهت إليها وأبدى عدد من الناشـــطين اســـتغرابهم للاتهامات مؤكدين أنها تقوم بدورها في رصد التجاوزات ضد حقوق المواطنين وكشـــفها ، وأن ما وجه إلى المراكز المدنية من تهم لا يستند إلى حقائق[٢٠]. وقال وزير الداخلية الأردني ســـمير حباشـــنة في آذار ٢٠١٠ أن " بعض مراكز الأبحاث أصبحت واجهات لعدد من القوى المشبوهة , والتي تمول من الخارج , حتى أن احد هذه المراكز يصل تمويله الســـنوي إلى ٤٠٠ ألف دينار وهذا المال الوفير يتحول إلى مهمات مشبوهة "[٢١].

ويقر مدراء مراكز الدراســـات بالتأثيرات الســـلبية للتمويـــل الخارجي بخاصة فيما يتعلـــق بحيادية وموضوعية البحوث،أما البحوث التي تمولهـــا الحكومة الأردنية فتذهب إلى « المراكز التي تروج لسياســـات الحكومة»،كما أن بعض المراكز لا تتعاقد إلا مع الحكومة فقط،كما أن اغلب الجهـــات التمويلية الأجنبية تقدم تمويلها لمراكز الأبحاث نظرا لأنها جهات بدأت العمل مع الحكومة ثم تحولت نحـــو المراكز[٢٢]،ويأخذ طابع التعامل مع التمويل الخارجي شـــكلين أولهما أن المركز يعد مشروعا بحثيا ثم يسعى لإيجاد مؤسسة خارجية تموله،أو أن يبحث المركز عن تمويل بشكل مسبق ويتكيف مع شروط الممول، وكل ذلك يفقد أدبيات هذه المراكز مواصفات البحث العلمي النزيه.

ذلك كله يعني أن مراكز الدراســـات تعمل في بيئة غير مواتية بقدر كبير،نظرا للقيـــود التي أتينا عليها، وهو أمر ينعكس على درجة التعاون بينها وبين هيئات صنع القرار، رغم أن الأردن احتلت المرتبة ٥١ على المســـتوى العالمي على مؤشر جودة مراكز البحوث عام ٢٠٠٩، وتأتي عربيا في المرتبة الثالثة بعد قطر وتونس.[٢٣]

أما على المستوى الداخلي لهذه المراكز، فإنها تعاني من عدد من الصعوبات يجعل من تأثيرها محدودا على صانع القرار، فإلى جانب المشكلات التي اشرنا لها في الصفحات السابقة هناك المشكلات التالية:

١. ضعف التنسيق بين مراكز الدراسات ذاتها، وهو ما يجعل دورها كقوة ضاغطة على صانع القرار أكثر ضعفا.

٢. ضعف قاعدة المعلومات لديها نظرا لحداثة نشوئها من ناحية ونظرا لفقر مكتباتها بالمراجع الكافية والحديثة.

٣. ضعف علاقتها بالمؤسسات الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في دعم هذه المراكز.

تحليل مضمون أدبيات مراكز الأبحاث الأردنية:[٢٤]

يبلغ عدد مراكز الدراســات الأردنية حتى نهاية عام ٢٠١٠ ما مجموعه ١٣٦ مركز دراسات وأبحاث، ويتخصص الكثير منها في ميادين العلوم التطبيقية[٢٥]، كما أن بعضا منها ما زال في طور التأسيسي أو لم يمض على تأسيسه فترة كافية لتتبع إنتاجه،وهو ما جعلنا نركز بحثنا على المراكز التي تعنى بالأبعاد السياســية والاجتماعية والاقتصادية، وعددها عشــرين مركزا،تمثل كافة المراكز ذات المواصفات الكافية لاعتبارها مراكز تســتحق الدراســة،وعند مراجعة سجلات وزارة الصناعة والتجارة لمعرفة عدد مراكز الدراسات تبين وجود أكثر من ٣٠٠ مؤسسة تحمل اسم مركز دراسات ولكنها لا تمارس البحث العلمي بشكل واضح،كما أن نسبة منها «فسخ » عقد إنشاؤها، كما لا يزيد إنتاج نسبة هامة منها عن كونه تقارير صحفية عن وضع مؤسسة أو ما شابه ذلك، الأمر الذي جعلنا نركز على المراكز التي تنتج دراسات علمية متواصلة.[٢٦].

و بعد تحليل محتويات ٣١١ دراسة(وتم اســتثناء الأوراق البحثية التي قدمت لمؤتمرات ولم تنشر ، كما أن بعض الدراســات يعود لفترة الثمانينات من القرن الماضي،بينما البعض الآخر توزع على الفترات الأخرى حتى عام ٢٠١٠) تبين لنا النتائج التالية(أنظر الجدول رقم ١ الخاص بتحليل مضمون أدبيات مراكز الدراسات):

	اسم المركز	تاريخ التأسيس	عسكرية وأمنية	سياسية	اقتصادية	اجتماعية	تشريعات قانونية	فكرية نظرية	المجال الجغرافي للبحوث
١	مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي	١٩٨١		٢٠				٨٠	العالم
٢	منتدى الفكر العربي	١٩٨١		٢٠	٢٠	١٥		٤٥	الشرق الأوسط
٣	مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية	١٩٨٤		٢٥	٢٥	٥٠			الأردن وفلسطين
٤	مركز الدراسات الإستراتيجية-كلية الدفاع الوطني الملكي	١٩٨٥	٢٠	٣٠	٢٥	٢٥			الشرق الأوسط
٥	مركز أبحاث الأردن الجديد	١٩٩٠		٣٠		٦٠	١٠		الأردن- العالم العربي
٦	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية	١٩٩٠				١٠٠			الأردن
٧	مركز دراسات الشرق الأوسط	١٩٩١		٨٥	٥		٥	٥	الشرق الأوسط
٨	أبحاث وتطوير البادية الأردنية	١٩٩٢			١٠٠				الأردن
٩	المعهد الملكي للدراسات الدينية	١٩٩٤						١٠٠	العالم
١٠	مركز تنمية المجتمع المدني	١٩٩٤				١٠٠			الأردن
١١	المركز العلمي للدراسات السياسية	١٩٩٥		٨٠				٢٠	العالم
١٢	المركز الأردني للبحوث الاجتماعية	١٩٩٨			١٠	٩٠			الأردن
١٣	مركز القدس للدراسات السياسية	٢٠٠٠		٧٠		٢٠	١٠		الشرق الأوسط
١٤	المركز الإقليمي للأمن الإنساني	٢٠٠٠						١٠٠	الأردن
١٥	مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان	٢٠٠٠		١٠			٩٠		الأردن
١٦	المركز الوطني لحقوق الإنسان	٢٠٠٢		٥		٨٠	١٥		الأردن
١٧	المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية	٢٠٠٤		١٠٠					الأردن
١٨	مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي العام	٢٠٠٥		٥٠	٣٠	٢٠			الأردن
١٩	مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية	٢٠٠٦		٤٠	٢٠	٤٠			الأردن

الجدول رقم (١): موضوعات بحوث مراكز الدراسات الأردنية

شـــكلت الموضوعات الاجتماعية النســـبة الأكبر بواقع ٣٠٪ من مجموع الموضوعات، مع تباين بين المراكز في هذه النسبة، فبلغت نسبتها ١٠٠٪ في مركز تنمية الموارد البشرية نظرا لطبيعة تخصص المركز، بينما كانت النسبة ٩٠٪ فـــي مركز البحوث الاجتماعية و٦٠٪ في مركز الأردن الجديد (معظمها حول المجتمع المدني)، بينما لم تحظ الدراسات الاجتماعية في منتدى الفكر العربي إلا بحوالي ١٥٪. وتتمحور الدراسات الاجتماعية بشكل أساسي حول عدد من الموضوعـــات مثل المجتمع المدني (الأحزاب، النقابات..الخ) وموضـــوع المرأة بخاصة موضوع التمكين لها، إلى جانب الحريـــات الاجتماعية والجمعيات الخيرية والأندية الثقافيـــة والمنظمات غير الحكومية والقضايا الاجتماعية للاجئين.

أما الموضوعات السياســـية فقد بلغت نســـبتها العامة حوالي ٢٨،٢٥٪ منها ٨٥٪ في مركز دراســـات الشـــرق الأوســـط، أغلبها حول الصراع العربي الصهيوني، بينما بلغت ٧٠٪ في مركز القدس، و٨٠٪ في المركز العلمي تتركز معظمها حول الموضوعات الأكاديمية التي تخدم الأغراض التعليمية الجامعية، وتتركز البحوث السياســـية حول الصراع العربي الصهيوني والعلاقات الدولية للأردن وقضايا الديمقراطية لا سيما موضوع الانتخابات.

أما الموضوعات النظريـــة والفكرية، فقد بلغت ١٧،٥٪ من إجمالي الإنتـــاج، والملاحظ أن أغلب هذه الأدبيات النظرية تركز على البعد الحضاري وحوار الأديان، إذ بلغت النسبة في المعهد الملكي للدراسات الدينية ١٠٠٪، بينما بلغت ٨٠٪ في مؤسسة آل البيت ، وكان أقلها ٥٪ في مركز دراسات الشرق الأوسط.

أما الموضوعات القانونية فيبرز مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في هذا الجانب، إذ كان حوالي ٩٠٪ من إنتاجه العلمي حول الأبعاد القانونية لحقوق الإنسان، وتنخفض النســـبة إلى ٥٪ في مركز دراسات الشرق الأوسط، وكان إجمالي الدراسات في كل المراكز هو ١١،٥٠٪، وتتركز بشكل كبير حول موضوع حقوق الإنسان والتشريعات الخاصة بالتنظيمات الإدارية المحلية.

أما الجوانب الاقتصادية، فإن توزيع الاهتمام بها بلـــغ ١٠٠٪ في مركز واحد هو مركز تطوير البادية، بينما تنخفض إلى ٥٪ في مركز دراســـات الشرق الأوســـط، وتتراوح بين ١٠-٢٥٪ في بقية المراكز، بينما تمثلت نسبتها الكلية في ١١،٧٥٪، وتتمثل ابرز الموضوعات في قضايا التنمية والبطالة أو اقتصاديات بعض دول المنطقة.

وقد انفرد مركز واحد بانجاز دراســـات ذات مضمون عســـكري-أمني وهو مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لكلية الدفاع الوطني، وقد يكون لهذا المركز دراسات أخرى في هذا الجانب لكنها لم تنشر أو من الصعب الاطلاع عليها بحكم طبيعة المؤسسة.

وعند النظر في المجال الجغرافي الذي تغطيه هذه الدراســـات، فإن ٦٣،١٥٪ من البحوث يتركز على الأردن، بينما كان نصيب الدراسات حول الشرق الأوسط بشكل عام (حيث تعد تركيا وإيران وإسرائيل ضمن هذا الإقليم في هذه الدراسات) ما نسبته ٢١،٠٥٪، أما الدراســـات التي تغطي العالم فبلغت ما نسبته ١٥،٧٩٪، وتتناول موضوعات مثل العولمة أو سياسات الدول الكبرى في مختلف مناطق العالم.

غير أن الملفت للنظر في إنتاج هذه المراكز أننا لم نعثر على دراسات خاصة بالقرار السياسي الأردني أو علاقة هذه المراكز بعملية صنع القرار السياســـي باستثناء دراسة واحدة تعود لفترة سابقة قبل حوالي ١٤ سنة، وردت في سياق مؤتمر علمي حول دور مراكز الدراسات في صناع القرار السياسي في الدولة الأردنية الحديثة[٢٧] وندوة نظمتها كلية

الدفاع الوطني في عام ٢٠٠٩ [٢٨]، رغم أن عدد الدراسات المنشورة لبعض هذه المراكز فاق مائتي دراسة، كما هو حال منتدى الفكر العربي.

ولعل مراجعة أهداف هذه المراكز طبقا للبطاقات التعريفية لها تعزز هذا الفقر في نقص الدراسات الخاصة بالقرار السياسي ودور مراكز الدراسات فيه، إذ لم نجد من بين هذه الأهداف أية إشارة لدور مباشر في عملية صنع القرار السياسي سوى مركز الدراسات الإستراتيجية والأمنية، حيث نص على إجراء الدراسات والبحوث الأمنية وتقديم الاستشارات لقيادة وقادة وحدات جهاز الأمن العام لاتخاذ القرارات المناسبة في مجالات العمل المختلفة من اجل تقديم خدمة أمنية أفضل،وإجراء الدراسات ألاستراتيجيه و البحوث الأمنية و رصد التهديدات و المشكلات و الظواهر الجرميه على الساحتين المحلية و الخارجية ونشر الوعي المعرفي في المجلات الامنيه و الشرطية و إدارة الحوارات المرتبطة بها على كافة الصعد المحلية و الاقليميه و الدولية وتأسيس قاعدة معلومات أمنية وطنية لإجراء البحوث و الدراسات وإعداد الاستراتيجيات الأمنية التي تواكب التغيرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرار ورصد الظواهر والمشكلات الأمنية التي تؤثر في الأمن الوطني ودراستها بشكل يساعد في رسم الخطط المستقبلية وإجراء الدراسات الأمنية باستخدام أفضل أساليب البحث العلمي ووضعه موضع التطبيق في التنبؤ والتخطيط.

أما بقية المراكز فلا نجد أية إشارة لدورها في صنع القرار،فمثلا تنص البطاقة التعريفية لمركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، (والذي يعد الأكثر تماسا مع الدولة بصفته مؤسسة رسمية من ناحية ،ويمارس استطلاعات رأي عام بشكل متواصل) على « إجراء الدراسات والبحوث في مجال النزاعات الإقليمية والعلاقات الدولية والأمن» ثم اتسعت أهداف المركز إلى « التخطيط والبحث في حقول جديدة» ثم أصبح المركز متميزا باستطلاعات الرأي العام حول مختلف مناحي الحياة الأردنية بخاصة الموضوعات السياسية وتحديدا تقييم أداء الحكومات المتعاقبة.

أما مركز الأردن الجديد، فتنص وثيقة أهدافه على «الإسهام في تعميق ونشر الثقافة الديمقراطية والتربية المدنية وتقوية مؤسسات المجتمع المدني...وتشجيع البحث..والإسهام الفكري في اقتراح السيناريوهات الممكنة للتحديث والتغيير في الأردن والعالم العربي» .

وفي مركز دراسات الشرق الأوسط تتحدد مهامه في « توفير الدراسات وتقديم الاستشارات..وتوعية المثقفين... وتوفير المعلومات الدقيقة للباحثين» ، بينما المركز الأردني للدراسات والمعلومات فيحدد مهامه في « بناء وعي الأمة،وتقديم الدراسات والاستشارات» ،أما مركز الدراسات الأردنية(الذي تحول إلى مركز الملكة رانيا فيما بعد)،فقد حدد أهدافه في بحث ودراسة القضايا التي تتعلق بالمجتمع الأردني،ومعوقات التنمية،ووضع الحلول المناسبة،والقضايا ذات الصلة بعلاقات الأردن الخارجية»، ولا تختلف أهداف بقية مراكز الدراسات عن هذه الأهداف التي وردت الإشارة لها.

استطلاعات الرأي من قبل مراكز الدراسات:

يقوم عدد من مراكز الدراسات الأردنية بإجراء استطلاعات للرأي في فترات زمنية مختلفة، وحول موضوعات عديدة، وعند أخذ عينة من الاستطلاعات عددها ٤٦ استطلاعا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١١، وكان مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية هو الأكثر إنجازا لها خلال فترة الدراسة المشار لها، توزعت هذه الاستطلاعات على الموضوعات التالية:

موضوع الاستطلاع	عدد الاستطلاعات	النسبة المئوية
الديمقراطية وحقوق الإنسان	١١	٢٣،٩
تقييم أداء الحكومة الأردنية	١٠	٢١،٧
مستوى الصحافة الأردنية	٢	٤،٣
الأوضاع الاقتصادية	٧	١٥،٢
العلاقات الأردنية العربية	٣	٦،٥
العلاقات الأردنية الدولية	٣	٦،٥
المرأة	٢	٤،٣
القضاء	١	٢،٢
الإرهاب	١	٢،٢
الإساءة للرسول في الإعلام الغربي	١	٢،٢
أكثر من موضوع	٥	١٠،٩

الجدول رقم (٢):موضوعات استطلاعات مراكز الدراسات للرأي العام

وعند تقييم مدى علمية هذه الاستطلاعات ومدى استفادة الحكومة منها في صناعة القرار،تتباين الآراء بشكل كبير،ولكن تكفي الإشارة إلى أن أحد الاستطلاعات كشف عن أن ٧٦٪ من الأردنيين لا يرغبون الإدلاء بآرائهم خوفا من الحكومة[٢٩]،ولعل ذلك يؤكد ما أشرنا له في بداية هذا البحث عن البيئة السياسية العامة التي تحيط بمراكز الأبحاث.

أما آراء الدولة في هذه الاستطلاعات التي تجريها مراكز الدراسات فيمكن تلمسها في موقف نائب رئيس الوزراء (عضو مجلس النواب حاليا) الدكتور عبد اللّه النسور فيقول «إن كثيرا من استطلاعات الري العام في الأردن تفتقر إلى المصداقية حيث أنها لا تتسم بالمعايير العلمية السليمة المتعارف عليها ، فمثلا جرت العادة على تقييم أداء الحكومة بعد مئة يوم من تشكيلها ولكن الأسلوب الذي يتم به جمع البيانات خاطئ بسبب إن الشباب الذين يقومون بجمع هذه البيانات يعمدون إلى ذكر اسم الشخص الذي تم سؤاله مما يؤدي لعدم إدلاء الرأي بشكل صريح بسبب الإحراج الشخصي، وأوضح انه من خلال اطلاعه على بعض الأسئلة للاستطلاعات المختلفة وعلى كيفية الاستطلاع رأى أن استطلاعات الرأي العام يحيطها الغموض واحتمال ازدواجية الأمور مما ينعكس على النتائج النهائية ، كم أن العينة العشوائية يجب أن تكون شاملة لجميع فئات المجتمع المستطلع من حيث الأعمار والجنس

والمهن ، وحسب نسـبهم الفعلية في المجتمع وغيرها من المعايير ، ونبه إلى أن الاستطلاعات لا تخلو من العيوب وتفتقر للمصداقية الأمر الذي يؤدي إلى عدم اتخاذ النتائج بجدية كبيرة من قبل المسئولين على اختلاف رتبهم»[٣٠]، وفي تعليق له على استطلاع لمركز الدراسات الإستراتيجية حول شعبية الحكومة الأردنية الحالية (حكومة معروف البخيت) قال»لا اعتقد أن هذا الاسـتطلاع علمي، واعتقد إذا افتقد إلى العلمية فلا قيمة له، وحتى تأخذ استبيان سياسـي يجب أن يعطى على ورق مغلق، البعض يخاف الحكومة والبعض يسـتحي منها، في يوم من الأيام اتصلت بي إحداهن من مركز الدراسـات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية وسـألوني عن اسمي وقالوا إن اسمي من العينة الوطنية التي يريدون اخذ رأيها ، وكانت آنذاك حكومة عدنان بدران كما اذكر، وأردت أن أعطي رأيي لكن لا أريد أن أصاب بالحرج منه، لأنه استطلاع علمي وليس شهادة في المحكمة.. فكان يجب أن لا تطرح الأسماء.. بالتالي كثير من الناس إما يخافون من المسئول أو يخجلون منه»[٣١].

أما عضو مجلس النواب بسـام حدادين فأوضح أن اسـتطلاعات الرأي العام الأردني لا تحظى بشـعبية من قبل الأوساط الأهلية والرسمية، وان هذه الاسـتطلاعات قليلة وربما تنحصر بمركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، غير أن مثل هذه الدراسـات والاسـتطلاعات تحكمها الدوافع ومدى دقة الإحصائيات لهذه الأعمال ، وبالرغم من محدودية هذه الاسـتطلاعات إلا أنها مفيدة لأصحاب القرار السياسـي الأردنـي ، غير أنها تواجه من البعض بعـدم الاهتمام والمبادرة من اجل تفعيلها في صياغة السياسـات الحكومية ، وتبقى في مجال المحاججة والنقد لدى أوساط المثقفين الأردنيين، وأضاف ملخصا بأن استطلاعات الرأي الأردنية محدودة ومدى تأثيرها على أصحاب القرار السياسي في الأردن ليس بالحد المطلوب[٣٢].

ومن العسـير أن نتمكن من التوفيق بين ما يقوله كل من نائب رئيس الوزراء وعضـو مجلس النواب وبين حصول مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية على المرتبة الثانية بين أفضل خمسة مراكز دراسات في الشرق الأوسط (بعد مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية المصري) من بين ٢١٨ مركزا ، طبقا لدراسة أجرتها هيئة مراكز التفكير والمجتمع المدني في برنامج العلاقات الدولية في جامعة بنسلفانيا الأمريكية [٣٣].

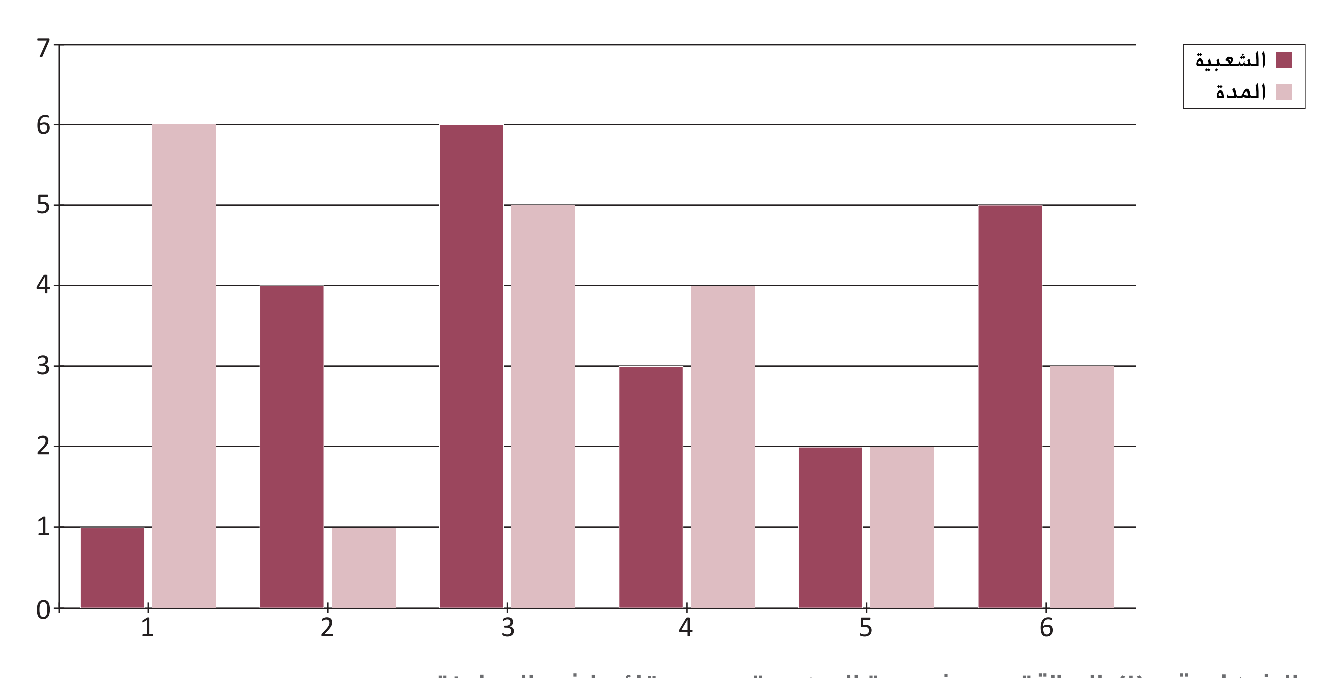
ونظـرا لافتقاد أية وثائق أو دراسـات حول تأثير الاسـتطلاعات على القرار السياسـي، فقد رأيـت ربط نتائج اسـتطلاعات الرأي التي يجريها مركز الدراسات الإسـتراتيجية في الجامعة الأردنية على مدى شعبية الحكومات الأردنية مع قرارات الملك بتغييـر الحكومات وتكليف حكومات جديدة، أي أننا نفتـرض نظريا بأنه كلما كانت شـعبية أو رضا المواطنين عن الحكومة أعلى، فإن عمرها في السلطة سـيطول ولن يقوم الملك بتغييرها، مما يدل على أثر ما للاستطلاعات على القرار السياسي.

ولكي نتمكن من إيجاد صلة فيها قدر من المنطقية، فقد قمنا بحساب عمر الحكومات المتعاقبة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠(باستثناء الحكومة الحالية لان فترتها غير معروفة)، ثم تم ربط عمر الحكومة بمدى شعبيتها،وافترضنا انه كلما كانت شعبية الحكومة أكبر في الاستطلاع يكون عمرها أكثر وكلما كانت شعبيتها أقل يكون عمرها أقصر كما ذكرنا، وقد كانت النتائج على النحو التالي:

اسم رئيس الوزراء	بداية-نهاية الوزارة	المدة بالشهور	تاريخ القيام بالاستطلاع	نسبة التأييد الشعبي	الترتيب في المدة	الترتيب في الشعبية
علي أبو الراغب	يونيو٢٠٠٠-يوليو ٢٠٠٣	٣٧	أكتوبر٢٠٠٠	٢٢	١	٦
فيصل الفايز	أكتوبر ٢٠٠٣-ابريل ٢٠٠٥	١٨	أكتوبر ٢٠٠٤	٦٤	٤	١
عدنان بدران	ابريل ٢٠٠٥-نوفمبر ٢٠٠٥	٨	أغسطس ٢٠٠٥	٣٥	٦	٥
معروف البخيت	نوفمبر ٢٠٠٥-نوفمبر ٢٠٠٧	٢٤	مارس ٢٠٠٦	٥٩	٣	٤
نادر الذهبي	نوفمبر ٢٠٠٧-ديسمبر ٢٠٠٩	٢٥	مايو ٢٠٠٩	٦٢	٢	٢
سمير الرفاعي	ديسمبر ٢٠٠٩-فبراير ٢٠١١	١٤	مارس ٢٠١٠	٥٧	٥	٣

الجدول رقم (٣): العلاقة بين رضا المواطنين عن الحكومة وطول مدتها في الحكم

ويبين الرسم البياني التالي العلاقة بين شعبية الحكومة ومدة بقائها في السلطة،ويدل على أن العلاقة تكاد أن تكون معدومة بين استمرار الحكومة ودرجة شعبيتها،مما يعني أن اثر استطلاعات الرأي يكاد أن يكون معدوما على صانع القرار، ولم نتمكن من التأكد ما إذا كان انعدام تأثير الاستطلاع ناتج عن عدم ثقة صانع القرار بهذه الاستطلاعات أم نتيجة عدم الاطلاع عليه أو أن القرار يؤخذ لاعتبارات لا علاقة لها بدرجة شعبية الحكومة ومدى الرضا الشعبي عنها.



الشكل رقم (١): العلاقة بين شعبية الحكومة ومدة بقائها في السلطة

ويوضح الشكل السابق استنادا للجدول رقم(٣)، أن الحكومة الأولى كانت هي الأقل رضا بينما كانت هي الأطول حكما في مدة الحكم، وبالمقارنة نجد أن الحكومة الثانية كانت عالية الرضا بينما كانت مدتها هي الأقصر بين كل الحكومات، وهكذا مع بقية الحكومات الست، وهو ما يعزز عدم تأثير هذه الاستطلاعات على قرار تغيير الحكومة.

علاقة مراكز الدراسات بصنع القرار الأردني:

هناك مجموعة من التساؤلات التي تستحق التوقف عندها حين مناقشة دور مراكز الدراسات في عملية صنع القرار بشـــكل عام، فهل دور مراكز الدراســـات محصور في مرحلة معينة من مراحل صنع القرار؟وهل لمراكز الدراسات دور في مرحلة ما بعـــد اتخاذ القرار؟ وهل هناك آلية معينة للتعامل مع مراكز الدراســـات من قبل أجهزة الحكومة المختلفة؟

ويمكن من وجهة نظرنا أن تساهم مراكز الدراسات في عملية صنع القرار في ثلاثة مستويات(٣٤)

أ. مرحلة الإعداد للقرار: التي تتمثل في مســـاهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة، وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها، وهو دور تشارك فيه المراكز إلى جانب بيروقراطية الدولة والقوى السياسية من أحزاب وغيرها .

ب. مرحلة تقييم القرار:أي تقديم دراســـات حول التغذية العكسية وتلقي التقارير وردود الأفعال والنتائج، ويشمل ذلك إجراءات القرار من حيث جهة اتخاذ القرار والآثار الناجمة عن القرار ومدى توافر المعلومات ومدى الحاجة للقرار وأهميته.

ج. مرحلة تعديل القرار: أي تقديم دراســـة حول الثغرات والأخطاء التي يمكن أن يتم اكتشافها فيما بعد وتقتضي التدخل لمعالجتها.

ولنقل هذه الجوانب إلى المجال العملي، تم رصد دور مراكز الدراسات استنادا إلى النموذج الذي اعتمدته الدراسة التي أشرنا لها في الصفحات السابقة(٣٥).

أولا- عينة الدراسة: شـــملت دراســـة الدكتور عدنان هيا جنة ثمانية مراكز أبحاث، وحدد ١١ مؤسسة حكومية ذات صلة بصناعة القرار السياســـي وهي: وزارات التخطيط، الخارجية،المالية، الإعلام،وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء،الديـــون الملكي، مكتب ولي العهـــد، دائرة المخابرات العامة، مجلـــس النواب،مجلس الأعيان والمعهد الدبلوماسي.

ثانيا- موضوعات البحث:شملت الدراســـة محاولة معرفة الجوانب التالية في العلاقة بين المراكز والمؤسسات الرسمية:

١. معرفة المؤسسات بمراكز الدراســـات الموجودة في الأردن وذات العلاقة باختصاص المؤسسة، أي قياس مدى توفر المعلومات لدى العاملين في وزارة معينة عن مراكز الدراسات المعنية بالموضوعات التي تقع في نطاق عمل الوزارة.

٢. مدى توفر مراكز دراســـات أو هيئات بحثية في المؤسسة الرسمية، تتباين الوزارات الأردنية من حيث توفر مراكز دراسات تابعة لها تساهم في ترشـــيد القرار في هذه الوزارة، أو من خلال وجود أقسام أو دوائر بحثية فيها، ومن الطبيعي أن تكون الوزارة أقل تعاونا مع مؤسسات خارجية بمقدار توفر مثل هذه المؤسسات فيها.

٣. مصادر المعلومات الخاصة بموضوع القرار في المؤسسة الرسمية، أي محاول تحديد المصادر التي تستقي منها الوزارة المعلومات الخاصة بعملها، وهل تمثل مراكز الدراسات إحدى هذه المصادر.

٤. مدى قبول المؤسسات الرســـمية لفكرة التعاون مع مراكز الدراسات ذات الصلة بعمل المؤسسة المعنية، وهل هناك ورشات عمل وندوات مشتركة وتبادل للنشرات والمعطيات العلمية بين المؤسسات والمراكز؟

٥. مدى توفر ميزانية خاصة للبحث العلمي في المؤسسة الرسمية، أي هل تخصص الوزارة مبالغ مالية في موازناتها لأغـــراض البحث العلمي أو القيام بدراســـات معينـــة، ومن المفترض أنـــه كلما كانت الـــوزارة تخلو من هذه المخصصات سيجعلها أقل ميلا للتعاون مع المراكز.

٦. مدى اتصال مراكز الدراســـات بالمؤسســـات وعرض الاســـتعداد لإنجاز هذه المراكز لدراســـات لصالح تلك المؤسسات، أي مدى مبادرة المراكز بعرض خدماتها على الوزارات.

٧. رغبة موظفي المؤسسات الحكومية في الالتحاق بمراكز الدراســـات بعد انتهاء خدمتهم في مؤسساتهم، وهو ما يعزز التعاون بين المؤسســـات والمراكز نظرا لتوفر مثل هؤلاء الأفراد الذين لهم دراية بكل من المؤسســـات الحكومية والمراكز.

٨. مدى التعاون بين المراكز والمؤسسات في مراحل الإعداد المختلفة للقرار، سواء كان ذلك بالطلب المباشر أو غيره.

النتائج: تمثلت ابرز نتائج الدراسة المشار لها سابقا في الآتي:

١. تبين أن ٢٠٪ من المؤسســـات الرســـمية لا تعـــرف بوجود مراكز الدراســـات فـــي الأردن،أي أنهـــا لا تمتلك أيـــة معلومات عـــن مراكز الدراســـات الموجـــودة فـــي الأردن حتى التـــي لها صلـــة باختصاص الـــوزارة.

كما أن مستوى معلومات المؤسسات التي تعرف بوجود هذه المراكز يغلب عليها السطحية وعدم الوضوح، أي أنها أقرب للمعلومات العامة منها للمعلومات الدقيقة،وهو الأمر الذي ينطبق على ٨٠ ٪ من هذه المؤسســـات، ولعل ذلك دليل على ضعف الصلة بين مؤسسات الحكومة والمراكز.

٢. رغـــم أن ٨٠٪ مـــن المؤسســـات الحكوميـــة لديهـــا ميزانيـــات لأغـــراض القيـــام بالدراســـات والبحـــوث،إلا أن نتائـــج الدراســـة تشـــير إلـــى أن نســـبة مصـــادر المعلومـــات الحكوميـــة-أي المصادر الذاتيـــة- لقـــرارات هـــذه المؤسســـات لا تزيـــد عـــن ٢٠٪، وهـــي نفـــس نســـبة المعلومات التـــي تحصل عليهـــا هـــذه المؤسســـات مـــن كل مـــن الجامعـــات مراكـــز الدراســـات الحكوميـــة والخاصـــة.

ذلك يعني أن المؤسسات الحكومية تقتات على مراكز الدراسات الحكومية والخاصة كمصدر معلومات(بيانات-Data)،لكنها لا تلجأ لها لإنجاز الدراســـات الخاصة بقراراتها في الغالب، ويتبين أن هذه المؤسســـات(التي لها معرفة بالمراكـــز) تتابع ما تنتجه هذه المراكز،إذ أكدت كافة هذه المؤسســـات وبنســـبة ١٠٠٪ أنها تطلع على الأبحـــاث العلمية الجديدة ذات الصلة بموضوعات تهم هذه المؤسســـات، لكننا لم نتمكن من تحديد نســـبة الإطلاع هذه من مجموع الدراسات.

٣. من الواضح أن هناك مستوى من التعاون بين المراكز والمؤسسات،وتبرز جوانب هذا التعاون في :

أ. تلقي الدعوات للمشـــاركة في النـــدوات والورش العلمية التـــي تعقدها المراكز، لكـــن النظر في القائمة التـــي عرضها مركـــز الأردن الجديـــد للدراســـات الخاصـــة بالمجتمع المدنـــي الأردني خـــلال الفترة مـــن ١٩٩٠-٢٠٠٩، وشـــملت ١٨٨ دراســـة[٣٦]، لـــم نجد بينها أية دراســـة تشـــير إلى أثر هيئـــات المجتمع المدني بشـــكل عام أو مراكز الأبحاث بشـــكل خـــاص على القرار السياســـي ،كما لم نجد بينها دراســـة واحدة حـــول طبيعة العلاقـــة بين المراكـــز الخاصـــة أو الرســـمية(الملحقة بالجامعات) ومؤسســـات الدولـــة المختلفـــة، رغم المشـــاركة بين الطرفين فـــي ندوات علميـــة تنتهي عند حـــدود الندوة فقط. وقد عقدت لجنة الحوار الوطني التي شـــكلت لمواجهة موضوع الإصلاح السياســـي في مارس ٢٠١١ عددا من اللقاءات مع مراكز الدراسات من أجل استشارتها فيما يتعلق ببعض قضايا الإصلاح كنموذج على التعاون النسبي بين الطرفين[٣٧].

ب. رغبة العاملين في مؤسسات الدولة بالالتحاق في مراكز الدراسات عند انتهاء خدمتهم في مؤسساتهم،إذ أعرب ١٠٠٪ من الذين تم استجوابهم من العاملين في المؤسسات عن هذه الرغبة.

٤. تقييم المؤسســـات للإنتاج العلمي لمراكز الدراسات الخاصة، فقد وصف ٨٠٪ من العاملين في المؤسسات التي لها معرفة بالمراكز الإنتاج العلمي للمراكز بأنه جيد بينما وصف ٢٠٪ بأنه إنتاج متوسط الجودة.

أما وجهة نظر مراكز الدراسات الخاصة ، فقد تبين أن ٤٠٪ من هذه المراكز ليس لها أي دور في تقديم الاستشارات أو حتى التقارير لمؤسســـات صنع القرار على اختلاف مســـتوياتها، أما أل ٦٠٪ الباقية من هذه المراكز، فإنما تقدم تقارير أو استشارات للمؤسســـات ، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الاستشارات تتم بطريقة غير منتظمة وليست ذات طابع متواصل، وهو ما يعني أن المركز قد يساهم في مرة واحدة أو مرتين خلال عقد كامل،مما يجعل هذه المساهمة أقل أهمية مما توحي به النسبة المذكورة.

وتشير دراسة حول مركز دراسات الشرق الأوســـط أنه يزود ٣٥ مؤسسة حكومية ومنها الهيئات العليا في الدولة بكل ما يصدره المركز من دراســـات وتقارير وكتب، وأن المركز قدم ١٥ استشارة علمية خلال عشر سنوات، لكنه لا يعلم مدى الاستفادة من هذه الاستشارات[٣٨].

والملفت للنظر أن المبادرة بالعلاقة بين الطرفين تأتي من طرف المراكز، ولم تســـجل أية تغذية عكسية من قبل ٦٠٪ من المؤسسات ، بينما كانت التغذية العكسية لباقي المؤسسات تغذية عابرة وموسمية.

وتدل المعطيات المتوفرة أن معدل عدد الباحثين في مراكز الدراسات هو ٢٤ باحثا،اغلبهم من غير المقيمين في هذه المراكز، غير أن ١١٪ من هؤلاء الباحثين هم من الذين ســـبق لهم العمل في مؤسســـات صنع القرار، أي من ذوي الخبرة الحكومية،ويمكن لهؤلاء أن يشكلوا جسرا بين الحكومة والمراكز.

وعنـــد الانتقال إلى مراكز البحوث الحكومية،نجد أنها أكثر علاقة نســـبيا من المراكز الخاصة مع المؤسســـات الحكومية، وتتضح ملامح العلاقة بين الجانبين في التالي:

أ. أن نصف مراكز الدراسات الحكومية تقدم استشارات متصلة للدولة، بينما النصف الآخر يقدم هذه الاستشارات بشكل غير منتظم، ذلك يعني أن نسبة العلاقة بين المراكز والمؤسسات الحكومية تقع بين المستوى المتوسط والجيد فيما يتعلق بالاستشارة، مع ضرورة التنبه إلى أن أغلب مراكز الدراسات الحكومية مرتبطة بالجامعات الرسمية.

أما موضوع التقارير، فإنها جميعا تقدم تقارير للمؤسسات الحكومية، وتأخذ هذه التقارير طابع العمل الروتيني في أغلب الأحيان، وتستخدم كمصادر للمعلومات أكثر منها تقديم بدائل للقرار.

ب. تبين من الدراسة أن نصف مراكز الدراسات الحكومية تلقت طلبات تكليف من المؤسسات الحكومية للقيام بدراسات محددة (وقد يكون التكليف لمرة واحدة)، بينما النصف الآخر لم يتلق أي تكليف من أية جهة رسمية

ج. على الرغم من أن نصف المراكز الحكومية تتلقى دعما ماليا من الحكومة ، إلا أن مضمون دراساتها لا يتوافق في معظمه مع سياسة الحكومة ، ولعل ذلك يثير إشكالية تحتاج للتوقف عندها، إذ كثيرا ما يتم الربط بين التمويل وطبيعة الدراسات التي تنتجها مراكز الدراسات، غير أن النموذج الذي بين أيدينا لا يعزز هذه المسألة من الناحية النظرية ، إذ أن ذلك يتناقض مع أقوال بعض المسئولين بأن هذه المراكز تمالئ الحكومة في دراساتها.

غير أن تفحص المسألة، لا يشير إلى بطلان حجة الترابط بين التمويل وتوجهات مراكز الدراسات، إذ أن مراكز الدراسات الرسمية هي أقرب ما تكون مؤسسات ذات قدر من الاستقلالية المالية ، أو أنها مرتبطة فقط وظيفيا بإدارة من الإدارات، دون أن تكون تلك الإدارة قادرة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد هذه المؤسسات في حالة تباين توجهاتها البحثية مع المؤسسة.

نماذج من الدراسات التي قدمت للدولة:

١- دراسة لأزمة مدينة معان:

وتتمحور حول معالجة الاضطرابات التي وقعت في جنوب الأردن عام ٢٠٠٢، وكانت المدينة قد شـــهدت اضطرابا مشـــابها عام ١٩٨٩، مما دفع مركز الدراسات الإســـتراتيجية التابع للجامعة الأردنية للقيام بدراسة ميدانية حول الأوضاع العامة في المدينة، وتم تقديم نتائج الدراسة للديوان الملكي[٣٩].

وينقسم التقرير إلى خمسة أجزاء،يتم في الجزء الأول تقديم لمحة تعريفية عامة عن محافظة عمان،بينما يتناول الجزء الثاني تشخيصا للواقع الاقتصادي الحيوي في المدينة، من أجل تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا في بروز ظاهرة الاحتجاج العنيف،ويبرز في هذا الجزء محاولة التقرير مناقشة ودحض الانطباعات المتداولة عن المدينة،مع العمل على تحديد الجوانب التي تتباين فيها المدينة موضوع الدراســـة عن المدن الأردنية الأخرى،وتحديد خصوصية هذه المدينة، بشكل يساعد على تحديد آليات معالجة الوضع فيها.

وينتقل التقرير في الجزء الثالث على دراســـة معمقة للبناء الاجتماعي للمدينة، وذلك من خلال دراسة التركيبة العشـــائرية والتوجهات القيمية للمدينة،ثم قياس دور هذه الروابط التقليدية في تشكيل ردود الأفعال الجماعية لأهالي المدينة،وفي كيفية تســـيير الأمور الحياتية اليومية للســـكان في كل من الظروف الطبيعية والظروف غير العادية.

وفي الجزء الرابع من الدراسة يقوم الباحثون بتتبع تاريخي منذ الأزمة الأولى ١٩٨٩ وصولا للأزمة الثانية عام ٢٠٠٢، ثم يتم الانتقال إلى تفســـير وتحليل كل من الأزمتين لتحديد مدى التغير فـــي محركات الأزمة،وتحديد المتغيرات الثابتة في الأزمة، ليكون ذلك مدخلا لتحديد الحلول المقترحة.

وقد استندت الدراســـة إلى المقابلات الشخصية مع أطراف الأزمة من المســـئولين السابقين والمعاصرين ،كما ســـاهمت الدولة في تقديم كم هائل من البيانات الرســـمية ،ثم قام الباحثون بمسح للمنظومة القيمية السائدة في المنطقة ،وتم ذلك باســـتخدام طرائق البحث الإنثروبولوجية بما في ذلك معايشة فريق البحث لبعض أهالي معان لفترة من الوقت.

ويتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج التي قدمت كتوصيات للسلطة السياسية وأهمها:

أ. تشكيل لجنة شعبية للمدينة، وان يتم تعامل الدولة مع اللجنة بشكل جدي، بخاصة أن مطالب اللجنة الشعبية تعد مطالب مقبولة.

ب. تعزيز التعامل مع نخب المدينة القريبة من سكانها، وعدم الانحياز من قبل أجهزة الدولة لطرف على حساب طرف آخر.

ج. تحسين أداء مؤسسات الحكم المحلي الممثلة للدولة المركزية في المدينة لتجاوز أزمة الثقة القائمة الآن حتى لو استدعى ذلك إجراء بعض التغييرات أسوة بأجهزة الأمن العام.

د. إن فرض القانون والنظام على الجميع في المدينة وإيقاف مسلسل الإفراج بالذات عن المتهمين بقضايا جرمية ،إرضاء لبعض الوجهاء،من شأنه المساعدة في تجاوز أزمة الثقة،وتحسين صورة الأمن العام لدى أهل المدينة.

ه. لا يمكن عزل الأزمة في المدينة عن السياق الوطني، فالتنمية السياسية والاقتصادية في المملكة من شأنها أن تنعكس على الواقع في المدينة بشكل إيجابي.

و. تطوير البنية التحتية لتحسين الوضع الاقتصادي بشكل لعام،ولا بد من التركيز على إبراز المزايا الخاصة بالمدينة أو المحافظة التي يمكن استغلالها لتنفيذ استثمارات جديدة تدار بأساليب عصرية تفاديا لتكرار تجارب صناعية سابقة.

ز. إيجاد قنوات تعبير للشباب من خلال النوادي والجمعيات الأهلية أو استغلال مرافق الجامعة الموجودة في المدينة.

ويمكن رصد فقرات في هذه الدراسة تبدو فيها انتقادات حادة لأجهزة الدولة،وتشير الدراسة (ص.٥٧-٥٩) إلى الخلافات داخل أجهزة الدولة في تفسيرها للأزمة ، وإلى تبني الدولة نظرية «أمنية واهية»،وتشير الدراسة إلى أن «جهاز الأمن العام يعتبر نفسه كعشيرة من عشائر المدينة لا ممثلا للسلطة لفرض القانون»(ص.٦٧)، وأشارت إلى أن تقارير أجهزة المخابرات عن الأوضاع كانت أقرب للواقع، غير أن تعامل السلطة مع الوجهاء الذين يشكلون أحد آليات التهدئة كان سلبيا.(ص.٦٨-٦٩).

ولم نتمكن من العثور على أية دراسات أو وثائق تشير إلى مدى استفادة الدولة من نتائج هذه الدراسة سوى أنها قدمت للديوان الملكي،وهو جهاز يترأسه شخص موثوق به من قبل الملك،ويكون في الغالب رئيس وزراء سابق ،كما أن الديوان يقوم بدور صلة الوصل بين الحكومة والملك،وتنبع أهميته من أن رئيسه يطلع على اغلب مراسلات الملك الرسمية .

٢- دراسة النظام الانتخابي الأردني:

يعد موضوع النظام الانتخابي الواجب التطبيق أحد الموضوعات المثيرة للجدل بين الحكومة والأحزاب، فبعد الانتخابات عام ١٩٨٩ والتي حقق فيها الإسلاميون نتائج عالية مستفيدين من نظام القائمة ، قامت الدولة باستبدال نظام القائمة بنظام الصوت الواحد.

وثار الجدل حول مساوئ ومحاسن النظم الانتخابية المختلفة ، مما دفع بعض الجهات الحكومية إلى الطلب من مركز الدراسات الأردنية بإعداد دراسة حول النظام الانتخابي الأنسب للأردن، فقام الباحثون بدراسة مقارنة لكافة النظم الانتخابية، ثم دراسة تطور النظام الانتخابي الأردني ومدى علاقته بالتطور السياسي والاجتماعي في الأردن ، وتم وضع نموذج رأت الدراسة انه الأنسب للأردن، وشملت الدراسة المؤشرات المؤثرة في تحديد النموذج الأنسب مثل الوزن النسبي للقوى السياسية، النزعة القبلية ، المرأة، التطرف السياسي ، المشاركة السياسية ، أداء النظام السياسي، الدوائر الانتخابية ، العلاقة بين الناخب والمرشح ، الهرم السكاني للأعمار، النظام الحزبي، تكافؤ الفرص، القيود الدستورية ، مستوى الاستقرار السياسي ن سهولة الإجراءات الإدارية للعملية الانتخابية، مراقبة الانتخابات، ونمط الثقافة السياسة السائدة.

وخلصت الدراســـة في توصياتها للحكومة بأن وضعت أمام الدولة بديلين هما إما الأخذ بنظام القائمة المفتوحة مع تقســـيم الدولة إلى دولة متســـاوية في عدد المقاعد المخصصة لها ، أو أن يكون للناخب صوتان أحدهما لدائرة بمقعد واحد والآخر لقائمة نسبية على مستوى أكبر.

غير أن الحكومة لم تأخذ بأي مـــن النموذجين ، وعادت مرة أخرى لنظام الصـــوت الواحد الذي يؤدي إلى ضعف تمثيل القوى الحزبية في السلطة التشريعية.

الخلاصة:

يمكن تحديد أهم نتائج دراستنا في الآتي:

١. أن وزن مراكز الدراســـات (الحكومية أو الخاصة) في صنع القرار السياسي الأردني هو وزن محدود للغاية، ويبقى محصور في موضوعات غير حساسة.

٢. ليس هناك من أدلة على أن الدولة تسترشد في قراراتها بمخرجات مراكز الدراسات.

٣. أن المبادرة للعلاقة بين الطرفين تأتي في الغالب من طرف المراكز لا من طرف المؤسسات الحكومية.

٤. أن الإنتاج العلمي لمراكز الدراسات تغلب عليه الدراسات الاجتماعية(المجتمع المدني والمرأة).

٥. أن شكوك المجتمع والمسؤولين الحكوميين في مراكز الدراســـات هي أقرب للسلبية منها للإيجابية، سواء من حيث مستوى مخرجاتها أو من حيث الشكوك حول دوافع التمويل الأجنبي لدراسات هذه المراكز.

الخلاصة:

تعمل مراكز الدراسات الأردنية في إطار بيئة ضاغطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما أن العلاقة بين المراكز وهيئات صنع القرار السياسي والاقتصادي لا تعدو أن تكون علاقة غير منتظمة ، وهي في أغلب الأحيان من طرف واحد وهو المراكز أكثر من أي دور واضح لهيئات صنع القرار.

من ناحية أخرى، من الواضح أن مراكز الدراسات الرسمية أقرب لمراكز صنع القرار من المراكز الخاصة ، لكن متابعة ما أنتجته هذه المراكز الرسمية لا تشير لأثر واضح لهذه العلاقة.

هوامش الدراسة:

١. هاني الحوراني-حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في الأردن،مركز الأردن الجديد للدراسات،2010،ص.8

٢. بحسب الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية فان تاريخ المجتمع المدني في الأردن يعود إلى عام 1912, الذي شهد تسجيل أول جمعية خيرية, وهي جمعية دور الإحسان الأرثوذكسية في مادبا.
كما تعنى وزارة التنمية الاجتماعية بموجب التشريعات الناظمة لعملها بنوعين من مؤسسات المجتمع المدني, إحداهما يسجل لديها الجمعيات والهيئات الاجتماعية المحلية, التي وصل عددها حتى منتصف شهر آذار من عام 2007, إلى 1171 جمعية, ينتمي إليها أكثر من 100000 متطوع, منهم ٪80 ذكورا, و 20 ٪ من الإناث, والجمعيات العربية, والأجنبية, البالغ عددها 49 جمعية, والمؤسسات الأهلية التطوعية لرعاية ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة.
أما النوع الآخر من مؤسسات المجتمع المدني, فهو لا يسجل لديها, لكنه على صلة وثيقة بأعمالها كالمجلس الوطني لشؤون الأسرة, والمركز الوطني لحقوق الإنسان, والجمعيات الأهلية المسجلة بموجب قوانين خاصة كمؤسسة نهر الأردن, والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية, ومؤسسة الملك حسين, والهلال الأحمر الأردني.أنظر التفاصيل في: http://www.mosd.gov.jo/index.php?Itemid=35&id=226&option=com_content&task=view

٣. انظر المراجع التالية: http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=610
دائرة الإحصاءات العامة-قسم الإحصاءات، تقرير العمل، ص.19
وكالة بترا- 1-5-2011 نقلا عن الجمعية الأردنية للبحث العلمي.

٤. المجلس الأعلى للإعلام-تقرير مقياس الحريات في الأردن،(2004، 2005، 2006، 2007).

٥. http://www.freedomhouse.org/images/File/fiw/FIW_2011_Booklet.pdf

٦. http://jordanzad.com/print.php?id=39763

٧. http://ar.ammannet.net/?p=64294

٨. وليد عبد الحي وآخرون-النظام الانتخابي الأردني "تحليل وتقييم وتوصيات"، مركز الدراسات الأردنية-جامعة اليرموك، 1998.

٩. القانون الأردني رقم 8 لعام 1998، قانون المطبوعات والنشر، ديوان التشريع والرأي، 21-6-2009

١٠. قانون المطبوعات والنشر،المرجع السابق، المادة 15.

١١. http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_(PPP)_per_capita

١٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم-تقرير المعرفة العربي لعام 2009، دبي، 2010. ص.173

١٣. http://www.zeraiah.net/index.php?option=com_content&view=article&id=259&Itemid=40

١٤. القانون الأردني رقم 8 لعام 1998، قانون المطبوعات والنشر، ديوان التشريع والرأي، 21-6-2009
قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008
قانون رقم 60 لعام 2007

١٥. http://www.sahafi.jo/sart_info.php?id=8fe6da445b5cd1525f3d88035e258c8bd8377c91

١٦. http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=89954

١٧. http://www.monstersandcritics.com/news/middleeast/features/article_1558917.php

١٨. وليد عبد الحي-العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية وظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 267، أيار 2001.

١٩. بيان الحزب الوطني الدستوري، عمان، 5 يناير 2009.

٢٠. http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=8029570

٢١. http://www.albalqanews.net/NewsDetails.aspx?Lng=2&PageID=24&NewsID=1215-

٢٢. أشار إلى هذه المشكلات كل من رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، ورئيس مركز القدس للدراسات السياسية، وباحثة في المركز العلمي للدراسات السياسية. أنظر التفاصيل في: http://ar.ammannet.net/?p=64294

٢٣. تقرير المعرفة العربي، مرجع سابق، ص171

٢٤. اشكر طلاب الدراسات العليا في قسم العلوم السياسية الذين ساهموا في تفريغ محتويات الدراسات التي نشرتها هذه المراكز (وتم استثناء الكتب المترجمة من لغات غير العربية والنشرات الصادرة عن هذه المراكز). وقد بلغ عدد الدراسات (مع تباين كبير في حجم هذه الدراسات من حيث عدد الصفحات وتباين في غزارة الإنتاج بين مركز وآخر) 311 دراسة.

٢٥. لعل مراكز البحوث في العلوم التطبيقية أفضل مستوى من تلك الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في الأردن، وتشير نتائج دراسات المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2008-2009 إلى أن الأردن احتل المرتبة 51 عالميا في مؤشر جودة مراكز البحوث، والمرتبة 35 في استيعاب التقانة، والمرتبة 45 في نسبة عدد الباحثين إلى عدد السكان، كما أن نسبة الإناث إلى الذكور في هذه المراكز بلغت نسبة 20٪، وأن نسبة البحوث من المراكز الأردنية إلى إجمالي البحوث في الوطن العربي تصل إلى 7٪.
أنظر التفاصيل في: http://www.alghad.com/index.php/article/341593.html

٢٦. http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=610

٢٧. عدنان الهياجنة-واقع مراكز الدراسات الأردنية ودورها في خدمة صانع القرار السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997. ص ص. 8-21

٢٨. www.factjo.com/compDetails.aspx?id=4915

٢٩. مركز الدراسات الإستراتيجية-الجامعة الأردنية، استطلاع رأي من 28-31 كانون أول 2010.

٣٠. http://www.sahafi.jo/sart_info.php?id=c1f61864a09e04cd42c80165f821084fa5da17c6

٣١. http://www.amman-stock.com/t33538.html

٣٢. المرجع السابق.

٣٣. http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=33340

٣٤. نظام بركات-القرار السياسي ودور مراكز البحوث فيه، ورقة مقدمة لندوة مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997. ص.4.

٣٥. عدنان الهياجنة-المرجع السابق.

٣٦. هاني الحوراني، المرجع السابق. ص. 10.

٣٧. http://www.jor1jo.com/jo/archive/index.php/t-15620.html

٣٨. فريال أبو عواد- تحليل كمي ونوعي لندوات ومؤتمرات مركز دراسات الشرق الأوسط، ورقة علمية لندوة عقدت في عمان بتاريخ -7مايو 2011.

٣٩. مركز الدراسات الإستراتيجية- معان أزمة مفتوحة، الجامعة الأردنية. 2003.
وقد أبلغني الدكتور مصطفى حمارنة الذي كان مدير المركز في فترة إجراء الدراسة بتقديم الدراسة للديوان الملكي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق بريد ١١-٠٢٣٦، رياض الصلح ٢٠٢٠ - ١١٠٧، بيروت، لبنان

هاتف: ٩٦١-٣-٣٥٠٠٠٠ مقسم: ٤١٥٠ | فاكس: ٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧ | البريد الالكتروني: ifi@aub.edu.lb | الصفحة الالكتروني: www.aub.edu.lb/ifi